مجلة الباحث الاقتصادي
الترقيم الدولي الموحد 2335-1748
الايداع القانوني: 2013/1612

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)

The role of internal audit in activating the banking risk management (Study of a sample of banks of Skikda State)

أ/قواسمية هيبة
جامعة: باجي مختار- عنابة
المخبر: *ECOFIMA*
Email : lareine80@live.fr

الملخص :

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك العاملة على مستوى ولاية سكيكدة، حيث تم تقسيم الدراسة إلى جانبين يمثل الجانب الأول التأصيل النظري لمشكلة الدراسة، أما الجانب الثاني فيمثل الدراسة الميدانية من خلال عينة بلغت (30) مدقق داخلي، وباستخدام قائمة استبيان تضمنت (43) عبارة، وبعد التحليل باستخدام برنامج Spss، فقد أوضحت النتائج أن التدقيق الداخلي يقوم بدوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة على مستوى ولاية سكيكدة بمستوى مرتفع.

كما قدمت الدراسة العديد من الاقتراحات إلى البنوك الجزائرية بصفة عامة والبنوك العاملة بولاية سكيكدة على وجه الخصوص، والمدققين الداخليين وأقسام المحاسبة في الجامعات والباحثين والأكاديميين.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المخاطر، إدارة المخاطر البنكية.

تصنيف ***JEL :*** *M4; A1;G0*

Abstract:

This study aimed to identify the role of the internal auditor in the activation of the risk management of banks operating at the level of the state of Skikda, where the study is divided into two sides represents the first side rooting theoretical study of the problem The second aspect represents the field study through a sample of (30) Internal Auditor, and using the questionnaire included a list of (43) words, after analysis using ***Spss*** *program. The results showed that the internal audit is in turn the activation of risk management in banks operating at the level of the state of Skikda at a high level.*

The study also made many suggestions to the Algerian banks in general and banks operating the Skikda, in particular, the internal auditors and accounting departments at universities, researchers and academics.

Key words: *internal audit, risk, bank risk management.*

تاريخ قبول النشر: 2017/06/11 تاريخ الاستلام: 2016/10/03 **العدد السابع**

المنارة للاستشارات

مقدمة:

يعد موضوع إدارة المخاطر البنكية من الموضوعات المهمة التي أخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفيين، وتشغل اهتماماتهم على المستوى المحلي والعالمي، لا سيما في أعقاب الأزمات المالية والبنكية التي حصلت في كثير من دول العالم، وأخيرا الأزمة المالية العالمية في عام 2008م. وبالدراسات والأبحاث تبين أن سبب هذه الأزمات هو تزايد المخاطر المالية والبنكية التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية من جهة، وضعف إدارتها من جهة أخرى.

ولذلك فقد تعاظم دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، وذلك من خلال المساهمة في تحديد وتقييم المخاطر ومعالجتها، بالإضافة إلى التنبؤ بهذه المخاطر والتصدي لها قبل وقوعها.

ومما سبق، تأتي هذه الدراسة لتجيب عن الإشكالية الجوهرية التالية: ما هو دور عملية التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك العاملة بولاية سكيكدة *(BNA- BADR- BDL- BEA)*؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية البنوك للاقتصاد ودورها في التنمية بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسلط الضوء على معرفة أهمية دور المدقق الداخلي تجاه إدارة المخاطر ومساعدة البنوك في التغلب عليها؛

أهداف الدراسة:

من الطبيعي أنه لكل بحث أهداف خاصة به، ومن خلال هذه الدراسة، يتم السعي وراء بلوغ العديد من الأهداف، من بينها تسليط الضوء على أهمية التدقيق الداخلي ومستوى الاهتمام بإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى الإجابة على التساؤل الجوهري والمتمثل في دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك العاملة على مستوى ولاية سكيكدة؛

فرضيات الدراسة:

من خلال استعراض أهمية وأهداف ومشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. يساهم مدى إدراك التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية؛
2. تساهم العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في تفعيل إدارة المخاطر البنكية؛
3. يساهم تقييم ومتابعة التدقيق الداخلي للمخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية.

منهج الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقسيم الدراسة إلى جانبين يمثل الجانب الأول التأصيل النظري لمشكلة الدراسة، والذي اعتمد على ما جاء

المنارة للاستشارات

في الكتب والمجلات العلمية والدراسات المتخصصة وما تم نشره من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدولية، بهدف حصر دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية. أما الجانب الثاني فيمثل الدراسة الميدانية من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على أفراد عينة من البنوك المتواجدة بولاية سكيكدة للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال وجهة نظر أفراد العينة المدروسة، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف *SPSS*.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على معرفة واقع التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، وذلك بالنسبة لموظفي البنوك، كما اقتصرت الدراسة على مجموعة الوكالات المتواجدة على مستوى ولاية سكيكدة فقط، متمثلة في *(BNA- BADR BDL- BEA)*.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات المعتمد عليها كدراسات سابقة أهمها ما يلي:

1. **دراسة أحمد عبد الله العمودي وسالم عبد الله بن كليب بعنوان: "العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمنية"، مقال منشور في مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد5، المجلد9)، يناير 2015:** هدفت الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة على قيام المراجع الداخلي بدوره تجاه إدارة المخاطر وفقا لما تمليه المعايير المهنية، من خلال توزيع (53) استبيان على مدققي الحسابات الداخليين في المصارف اليمنية. وكان من أهم نتائجها أن دور المدقق الداخلي تجاه إدارة المخاطر يتأثر بالعوامل التنظيمية والشخصية للمدقق الداخلي في المصارف، وأن العوامل التنظيمية أكثر تأثيرا من العوامل الشخصية، كما يرى المدقق الداخلي أنه يقوم بهذا الدور بنسبة 77 % بالشكل الذي تقتضيه متطلبات المهنة، ولكنه في نفس الوقت يقوم بمهام تخل بهذا الدور إلى جانب الضعف في القيام بمهام هامة يتوجب القيام بها؛

2. **دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)"، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة والتمويل، طلية التجارة، الجامعة الإسلامية: غزة، 2012:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، من خلال توزيع (30) استبانة مكونة من أربعة محاور على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، وكان من أهم نتائج الدراسة:

- وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية..) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية؛

- وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في(إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات)...من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية؛

المنارة للاستشارات

- وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- التعرف على درجة استقلالية المدقق الداخلي في البنوك الجزائرية؛
- التعرف على مدى التعاون والتنسيق بين إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية في ولاية سكيكدة.

خطة الدراسة:

للإجابة على التساؤل الجوهري المطروح واختبار صحة الفرضيات، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: التدقيق الداخلي وإشكالية إدارة المخاطر المصرفية؛

المحور الثاني: تحليل واقع دور عملية التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك العاملة بولاية سكيكدة (*BNA- BADR- BDL- BEA*)

المنارة للاستشارات

المحور الأول: التدقيق الداخلي وإشكالية إدارة المخاطر المصرفية

سيتم من خلال هذا المحور محاولة التعرف على الإطار النظري للتدقيق الداخلي، وإشكالية إدارة المخاطر في البنوك، والتطرق إلى الدور المهم الذي يلعبه نشاط التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال تحديد وتقييم المخاطر، ثم كيفية الاستجابة لها والتحكم فيها.

أولا: الإطار النظري للتدقيق الداخلي:

إن التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد، فقد عرف تطور في تعريفه خلال فترات زمنية متعاقبة (1947، 1957، 1971، 1976، 1981، 1991، 1994، 1999)[1] إلى أن استقرت التعريفات على التعريف الذي أصدره المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1999، حيث تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه: "نشاط مستقل موضوعي تأميني واستشاري يهدف إلى إضافة قيمة لعمليات المؤسسة وتحسينها، ويساعد المؤسسة على إنجاز أهدافها من خلال أسلوب منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والمراقبة وعمليات الحوكمة"[2].

وأدى هذا المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي إلى إبراز توسيع مهام التدقيق الداخلي لتشمل مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، ولقد حدد بعض الباحثون أنواع التدقيق الداخلي في نوعين هما[3]:

1) التدقيق الداخلي المالي *Financial Internal Auditing*
2) التدقيق الداخلي الإداري (التنفيذي أو التشغيلي) *Operational Internal Auditing*

وهناك من أضاف نوعا ثالثا وهو[4]: تدقيق المهام *الخاصة Special Assignments Audit*

والبعض الآخر أضاف نوعا رابعا وهو[5]: تدقيق الالتزام *compliance audit*

ثانيا: إدارة المخاطر البنكية:

تتعرض الكثير من المؤسسات إلى مخاطر أثناء العمل، إلا أن المؤسسات البنكية تكون أكثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود، وهناك عدة تعريفات للمخاطر ونجملها فيما يلي:

- تعرف المخاطر على أنها[6]: "الانحراف المعاكس في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة"؛
- عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها[7]: "هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها"

مما سبق يمكن تعريف المخاطر على أنها: الانحراف عن ما هو متوقع ويمكن تعريف المخاطر أيضا بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد وينتج عنها ربح أو خسارة باحتمال معين.

وعموما هناك العديد من المخاطر التي تواجه البنوك، وحسب متطلبات بازل II تقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة أنواع وهي:

المنارة للاستشارات

1) **المخاطر الائتمانية:** وهي الأخطار الناتجة من احتمال تعثر العميل وعدم مقدرته على الوفاء بتعهداته نحو البنك، سواء في وقت استحقاقه أو في أي وقت لاحق، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته، أو القطاع الذي ينتمي إليه العميل، أو النشاط الذي تم تمويله، أو نتيجة الظروف العامة المحيطة بالعميل والبنك، أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان[8]؛

2) **مخاطر السوق:** وتعرف بأنها مخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عوامل السوق وتشمل المخاطر التالية:

2-1) **مخاطر أسعار الفائدة** خطر معدل الفائدة هو ذلك الخطر الناجم عن الخسائر المتتالية الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة، وبالتالي فهو عامل أساسي للتشكيك والطعن في الصحة المالية للبنك عند التغير السلبي لمعدلات الفائدة[9]؛

2-2) **مخاطر السعر** *Price Risk*: وهي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من تذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع. وقياس هذه المخاطر هي مهمة من أجل فهم الخسائر المحتملة وبالتالي تطمين الإدارة بأن الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات المتعاكسة سوف لا تؤدي إلى نفاذ رأس مال البنك. وهذا يتطلب توفر أنظمة معلومات من أجل إدارة مخاطر السعر ولضمان الالتزام مع الحدود الموصوفة [10]؛

2-3) **مخاطر أسعار الصرف** *Foreign Exchange Risk* : وهي المخاطر المرتبطة بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض [11]؛

2-4) **مخاطر السيولة** *Liquidity Risk*: تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته في الأجل القصير عند مواعيد استحقاقها، وتتحقق مخاطر السيولة لعوامل داخلية مثل ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛ وسوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة؛ والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية، وتتمثل العوامل الخارجية في الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر والأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال [12].

3) **المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها خسائر غير متوقعة [13]. وقد أشار بازل 2 إلى أنها أهم المخاطر التي تواجه البنوك وبالتالي يجب عليها أن تحتفظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناتجة عنها. ويشتمل هذا النوع من المخاطر على مخاطر التشغيل الداخلية ومخاطر التشغيل الخارجية ومخاطر العمليات المصرفية الالكترونية ومخاطر القانونية[14].

المنارة للاستشارات

ومما سبق يتضح بروز حاجة البنوك الملحة لوجود نظام متكامل للتخفيف من حدة هذه المخاطر المختلفة التي تواجهها وحسن إدارتها. حيث صدرت تعاريف متعددة لإدارة المخاطر من قبل عدة جهات أهمها:

- تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي لإدارة المخاطر كما يلي[15]: "هي عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها"؛

- كما عرفها معهد إدارة المخاطر على أنها[16]: "الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط"

واستنادا إلى ما سبق من تعاريف يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المصارف بوضع الإجراءات لتحديد وتحليل المخاطر التي تهدد عملها ومن ثم قياسها وتقييم آثارها المالية، والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من الآثار السلبية الناجمة عنها.

ثالثا: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية:

لقد أوضح معيار إدارة المخاطر رقم *2120.A1* على أن "نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يساعد المنظمة على تحديد وتقييم المخاطر الهامة التي تتعرض لها، وأن يساهم في تحسين إدارة المخاطرة ونظم السيطرة عليها[17]".

كما أشار معهد المدققين الداخليين إلى أن دور التدقيق الداخلي يتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية وهي[18]:

- مساعدة المدراء في تقييم المخاطر؛
- مساعدو المدراء في كيفية الاستجابة والتعامل مع المخاطر؛
- تزويد الإدارة العليا بتأمين موضوعي عن مدى نجاح المؤسسة في التعامل مع المخاطر.

- **دور التدقيق الداخلي في تحديد إدارة المخاطر:**

تعتبر إدارة البنك المسؤول الأول عن عملية إدارة المخاطر، حيث تقوم في البداية بتحديد المجالات التي من الممكن أن تتعرض للمخاطر، وكذا تحديد العوامل التي تؤدي إلى ذلك، وهنا يقدم نشاط التدقيق الداخلي المساعدة للإدارة من خلال تحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تؤثر سلبا على تحقيق أهداف البنك. وذلك بتزويدها بالمعلومات عن مختلف الأنشطة التي من المتوقع حدوث مخاطر فيها، مع تقديم النصح والإرشاد بصورة تقارير دورية ومتابعة هذه التقارير وما ورد فيها[19].

- **دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر:**

بعد تحديد المخاطر يجب تقييمها، من خلال قياسها بشكل كمي وتقدير احتمال حدوثها وحجم تأثيرها، ويلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا مهما في هذه العملية من خلال تقييم الطرق المستخدمة في عملية تقييم المخاطر والتأكد من صحتها، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر قد تم بالشكل الصحيح، هذا استنادا للمعيار *2110.A1* [20].

المنارة للاستشارات

- **دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر:**

يمكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، تجنبه أو التخفيف منه استنادا إلى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره. ويلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا هاما من خلال تقديم النصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر مقارنة مع تكلفة الخيار. حيث يقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظم الرقابة ودورها في التخفيف أو الحد من المخاطر المحتملة. كما يقوم التدقيق الداخلي بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا، ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها. هذا ويجب على التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب[21].

المنارة للاستشارات

المحور الثاني: تحليل واقع دور عملية التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك العاملة بولاية سكيكدة (BDL- BEA - BNA - BADR)

بعد التطرق إلى التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر من الجانب النظري، سيتم في هذا المحور تناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

أولا: عينة وأدوات الدراسة:

إن نجاح النظام البنكي في وقتنا الحالي أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز البنكي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية، انطلاقا من هذه الأهمية قامت السلطات الجزائرية بتطوير وإصلاح قطاعها البنكي حيث مر القطاع البنكي الجزائري بعدة مراحل.

1) عينة الدراسة: تتكون العينة محل الدراسة من أربع وكالات لمجموعة من البنوك العمومية الجزائرية العامة في ولاية سكيكدة البنك الخارجي الجزائري *BEA*، البنك الوطني الجزائري *BNA*، بنك التنمية المحلية *BDL*، بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*.

أ. البنك الوطني الجزائري *BNA*: أنشئ هذا البنك نتيجة تأميم مجموعة من البنوك الأجنبية[*] وذلك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، وهو بنك ودائع تكفل بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي والقطاع العام والقطاع الخاص[22]، إضافة إلى مهام أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط وهذا إضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع[23]؛

ب. بنك الجزائر الخارجي *BEA*: تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67- 204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967[24] وكان بمثابة المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميمية للبنوك الأجنبية[*]، وهو بنك للإيداع[25]، هدفه الرئيسي تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع مختلف دول العالم في نطاق التخطيط الوطني، كما أسندت له مجموعة من المهام الأخرى كمنح الضمانات للمستوردين والمصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة، تأمين القروض، كما تمتد النشاطات الإقراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى، كما أن الشركات الكبرى تركز عملياتها المالية على مستوى هذا البنك[26]؛

ج. البنك الفلاحي للتنمية الريفية *BADR*: تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهو بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك. وتتمثل مهمة هذا البنك خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في تنمية مجموع قطاع الفلاحة، تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله، الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها، هياكل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة، هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها[27]؛

المنارة للاستشارات

د. بنك التنمية المحلية *BDL*: أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم : 85- 85 الصادر بتاريخ[28] 1985/04/30 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وهو بنك إيداع واستثمار، أوكلت له القيام بتمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى قيامه ببعض النشاطات كمنح القروض بالرهن وتمويل القطاع الخاص، ويلاحظ أنه قد تغير مع تأسيس هذين المصرفين نوعا ما هيكل نظام التمويل وأدائه وأدى هذا الإجراء إلى خلق نوع من التركيز أو التخصص المصرفي من خلال إسناد البنك الأول مهام القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية[29].

وقد تم اختيار عينة عشوائية، حيث تم توزيع 40 استمارة إلا أن عدد الاستمارات المسترجعة كانت 30 استمارة فقط أي بنسبة 75% ، حيث تم توزيع 12 استمارة في بنك التنمية المحلية وتم استرجاع 08 استمارات، وفي البنك الوطني الجزائري تم توزيع 10 استمارات واسترجاع 06 استمارات، أما في البنك الخارجي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد تم توزيع 20 استمارة واسترجاع 16 استمارة فقط.

2) **أدوات الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا على:

أ. **المقابلة:** حيث تمت زيارة ميدانية لعينة الدراسة على عدة مرات للتمكن من جمع المعلومات والمعطيات المساعدة في إتمام الدراسة؛

ب. **الملاحظة:** بناء على ما تم ملاحظته من خلال الزيارة الميدانية لعينة الدراسة من البنوك *(BNA, BDL, BEA, BADR)*

ج. الاستبيان: تم إعداد الاستبيان بهدف الوقوف على معرفة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، ومن أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات وتوزيعه على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ويشمل الاستبيان على مجموعة من الأسئلة والتي تم اختيارها وصياغتها بناء على الإطلاع على الموضوع وكذا بالاستعانة بالدراسات السابقة. وكان الاستبيان يتشكل من جزء واحد يتمحور حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية على مستوى عينة من البنوك الجزائرية المتواجدة في ولاية سكيكدة وتقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** حول مساهمة مدى إدراك التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية ويتكون من 14 فقرة؛
- **المحور الثاني:** حول مساهمة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في تفعيل إدارة المخاطر البنكية ويتكون من 12 فقرة؛
- **المحور الثالث:** حول مساهمة تقييم ومتابعة التدقيق الداخلي للمخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية ويتكون من 17 فقرة.

المنارة للاستشارات

ولقد كانت الإجابة على كل فقرة من المحاور باستخدام مقياس ليكارت الخماسي والمكون من 5 إجابات **"موافق بشدة"**: **"موافق"**: **"محايد"**: **"غير موافق"**: **"غير موافق بشدة"**. وقد خصص لها الأوزان (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي.

ثانيا: اختبار صدق وثبات الاستبيان:

استخدم الاستبيان لجمع البيانات من عينة البحث التي بلغت (30) فرد يعملون في البنوك، وقبل توزيعه في صورته النهائية تم تحكيمه من قبل مجموعة من الأساتذة في الاختصاص، ومجموعة من المدققين الداخليين. ومن أجل تقييم وقياس ثبات آراء أفراد العينة، قمنا بحساب ألفا كرومباخ، حيث حصل كل محور من محاور الاستبيان على القيم الموضحة في الجدول رقم (1) الموالي:

الجدول رقم (1): قيمة ألفا كرومباخ:

محاور الدراسة	عدد فقرات كل محور	قيمة ألفا كرومباخ
المحور الأول	**14**	**0.665**
المحور الثاني	**12**	**0.627**
المحور الثالث	**17**	**0.610**
المجموع	**43**	**0.686**

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج ***spss20***

من خلال الجدول يتضح أن معامل ألفا كرومباخ الكلي بلغ ما يقارب 70 % وهي نسبة مقبولة جدا بالنسبة للعلوم الاقتصادية وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئننا في تطبيقه على عينة الدراسة.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج ***SPSS*** لتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات، ومن هذه الأساليب ***Cronbach's Alpha***: لقياس مدى ثبات قائمة الاستبيان حيث بلغ مستوى الثبات 70%، والوسط الحسابي والانحراف المعياري: لقياس واستطلاع اتجاهات عينة الدراسة تجاه الفقرات التي وردت في الاستبيان والوصول إلى مستوى أو درجة التطبيق، و ***One Sample T-Test***: لاختبار فرضيات الدراسة المستقلة.

رابعا: عرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة:

للتعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية فقد تم تحليل نتائج الدراسة باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري للوصول إلى مستوى القيام بالدور وذلك كما يتضح من العرض التالي:

1) عرض نتائج المحور الأول واختبار الفرضية الأولى: لتحديد هل يساهم مدى إدراك التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية في البنوك

المنارة للاستشارات

الجزائرية، فقد تم تضمين قائمة الاستبيان أربعة عشر فقرة حول هذا المتغير، وقد بين التحليل باستخدام برنامج ***Spss*** النتائج التي يمكن توضيحها في الجدول رقم (2) التالي:

الجدول رقم (2): مساهمة مدى إدراك التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية:

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1) تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر؛	3.87	0.346	مرتفع
2) تتحمل دائرة التدقيق الداخلي جزء من مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة المخاطر؛	3.90	0.403	مرتفع
3) يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة المصرف لتحديد المخاطر؛	3.73	0.450	مرتفع
4) يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة؛	4.27	0.450	مرتفع جدا
5) يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف المصرف والخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر	3.83	0.379	مرتفع
6) يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف؛	3.83	0.379	مرتفع
7) هناك ردود أفعال إيجابية لدى وحدات المصرف حول ملاحظات المدقق الداخلي عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الوحدات؛	3.40	0.814	مرتفع
8) يقوم المصرف بالتنبؤ بمخاطر أي خدمة جديدة ينوي المصرف القيام بها لوضع إجراءات رقابية كفيلة للحد منها؛	4.03	0.490	مرتفع
9) يوجد لمدير التدقيق الداخلي الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه؛	3.53	0.730	مرتفع
10) يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل الإدارة.	4.10	0.305	مرتفع
11) يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر؛	3.57	0.898	مرتفع
12) يمكن للمدقق الداخلي أن يقوم باتخاذ قرارات بدون أي ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم؛	3.43	0.817	مرتفع
13) من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج؛	4.27	0.450	مرتفع جدا

المنارة للاستشارات

14) يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	3.80	0.407	مرتفع
الوسط الحسابي العام	3.8262	0.24072	مرتفع

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج ***spss20***

يتضح من الجدول أعلاه رقم (2) أن هناك ايجابية في جميع الفقرات – وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) -، حيث تبين أن الفقرتين رقم 4 ورقم 13 هما الأعلى من حيث الوسط الحسابي والبالغ 4.27، وهذا يعني أن أغلبية المستجوبين يتفقون أن التدقيق الداخلي يساعد الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة، كما يرون أن من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج. كما يتضح من الجدول أعلاه أن المستوى العام لمدى إدراك التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها ودوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك مرتفع، وذلك عند وسط حسابي عام بلغ 3.8262، وانحراف معياري بلغ 0.24072، ويعني ما تقدم أن إدراك المدققين الداخليين في البنوك لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها يؤدي ويساهم في تفعيل إدارة المخاطر البنكية. دليل على اتفاق جميع أفراد العينة على أن عملية التدقيق الداخلي على دراية كافية بأهمية إدارة المخاطر البنكية وآليات تطبيقها، وحتى يتم الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة يجب أن يكون نظام رقابة فعال.

ويؤكد على ما تقدم نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة باستخدام اختبار ***T*** لعينة واحدة ***One-Sample T Test*** ومستوى الدلالة Sig عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 من أجل قبول أو رفض الفرضية، حيث تشير نتائج اختبار الفرضية الأولى إلى رفض الفرضية ***العدمية H0*** "مدى إدراك التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها لا يؤدي إلى تفعيل إدارة المخاطر في البنوك" وقبول الفرضية البديلة ***H1*** "مدى إدراك التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها يؤدي إلى تفعيل إدارة المخاطر في البنوك"، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (3) التالي:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة

T	*Sig*	نتيجة الفرضية
18.799	.000	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج ***spss20***

لقد تم استخدام اختبار ***One sample t-test*** ونجد من المطالعة لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن القيمة المعنوية تقدر بـ (0.000) وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار: تقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المعنوية أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وترفض إذا كانت القيمة المعنوية لها أقل من مستوى الدلالة 0.05، وعلى ذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه يساهم مدى إدراك التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وآليات تطبيقها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية.

المنارة للاستشارات

2) **عرض نتائج المحور الثاني واختبار الفرضية الثانية:** لتحديد هل تساهم العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودورها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، فقد تم تضمين قائمة الاستبيان اثنتا عشر فقرة حول هذا المتغير، وقد بين التحليل باستخدام برنامج ***Spss*** النتائج التي يمكن توضيحها في الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (4): مساهمة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في تفعيل إدارة المخاطر البنكية:

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1) إدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي؛	4.23	0.430	مرتفع جدا
2) يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي كل نصف سنة للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف المخاطر؛	3.67	0.479	مرتفع
3) يتعاون قسم التدقيق وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر؛	3.83	0.461	مرتفع
4) يقوم نشاط التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهه هذه الاحتمالات؛	3.90	0.305	مرتفع
5) يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة ينوي المصرف تقديمها بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر؛	3.93	0.254	مرتفع
6) يوفر التدقيق الداخلي المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر	3.90	0.481	مرتفع
7) يقوم التدقيق الداخلي من خلال المراجعة الوقائية المسبقة والتحليلية بتحديد الأسباب والعوامل التي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث المخاطر أو بعضها مستقبلا؛	4.27	0.521	مرتفع جدا
8) يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة وتزويدها بالمعلومات عن مختلف الأنشطة خاصة التي تتوقع حدوث مخاطر فيها بصورة مسبقة، مع تقديم النصح والمشورة بصورة تقارير دورية ومتابعة هذه التقارير معها؛	3.97	0.183	مرتفع
9) إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛	3.97	0.414	مرتفع
10) يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع مراحل عمل إدارة المخاطر (التخطيط، والتحديد، والتحليل، والضبط، والمراقبة)؛	4.10	0.403	مرتفع
11) يستعين المدقق الداخلي بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه؛	4.20	0.407	مرتفع جدا
12) يرفع تقرير المدقق الداخلي للإدارة العليا ويتضمن تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة للحد منها.	4.23	0.430	مرتفع جدا
المجموع	4.0167	0.18099	مرتفع

المنارة للاستشارات

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج ***spss20***

يتضح من الجدول أعلاه رقم (4) أن هناك إيجابية في جميع الفقرات – وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) -، حيث تبين أن الفقرة رقم 7 هي الأعلى من حيث الوسط الحسابي والبالغ 4.27، وهذا يعني أن أغلبية المستجوبين يرون أن التدقيق الداخلي يقوم من خلال المراجعة الوقائية المسبقة والتحليلية بتحديد الأسباب والعوامل التي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث المخاطر أو بعضها مستقبلا. كما يتضح يتضح من الجدول رقم (4) أعلاه أن المستوى العام للعلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك مرتفع، حيث أن أفراد العينة كانو على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي عام قدره 4.0167، وانحراف معياري بلغ 0.18099، ويعنى ما تقدم أن العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر تساهم في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، حيث يشكل كل منهما أداة من الأدوات المهمة في إدارة البنوك وذلك بالتعاون بينهما في مجال تبادل المعلومات بهدف تحسين وتفعيل عملية إدارة المخاطر.

ويؤكد على ما تقدم نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة باستخدام ***اختبار T*** لعينة واحدة ***One-Sample T Test*** ومستوى الدلالة ***Sig*** عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 من أجل قبول أو رفض الفرضية، حيث تشير نتائج اختبار الفرضية الأولى إلى رفض الفرضية العدمية ***H0*** " العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لا تؤدي إلى تفعيل إدارة المخاطر في البنوك" وقبول الفرضية البديلة ***H1*** "العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر تؤدي إلى تفعيل إدارة المخاطر في البنوك"، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة

T	*Sig*	نتيجة الفرضية
30.766	.000	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج ***spss20***

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن مستوى الدلالة يقدر بـ (0.000) وهو أقل من (0.05) وعليه وتبعا لقاعدة القرار فترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أن العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر تؤدي إلى تفعيل إدارة المخاطر في البنوك.

3) **عرض نتائج المحور الثالث واختبار الفرضية الثالثة:** لتحديد هل يساهم تقييم ومتابعة التدقيق الداخلي للمخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، فقد تم تضمين قائمة الاستبيان سبعة عشر فقرة حول هذا المتغير، وقد بين التحليل باستخدام برنامج ***Spss*** النتائج التي يمكن توضيحها في الجدول رقم (6) التالي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (6): مساهمة تقييم ومتابعة التدقيق الداخلي للمخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها في تفعيل إدارة المخاطر البنكية:

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1) يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال دورات تدريبية ونشرات علمية في إطار تقييم المخاطر بالشكل الصحيح	3.70	0.651	مرتفع
2) يقدم التدقيق الداخلي ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر، من خلال التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال	3.93	0.254	مرتفع
3) يقوم التدقيق الداخلي بتحديث ومتابعة وتقييم المخاطر التي تواجه كافة مستويات أنشطة البنك بشكل دوري ومستمر لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضا للمخاطر	4.17	0.379	مرتفع
4) يقوم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة	3.87	0.346	مرتفع
5) يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف	4.00	0.371	مرتفع
6) يتم توثيق نتائج تقيم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حده من أنشطة المصرف	3.93	0.450	مرتفع
7) تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقيمها	3.53	0.730	مرتفع
8) يقوم التدقيق الداخلي بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق	3.97	0.414	مرتفع
9) يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى إستجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية لتقوية نظام إدارة المخاطر في البنك	3.93	0.450	مرتفع
10) يتأكد المدقق الداخلي من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر	3.80	0.407	مرتفع
11) يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستستخدم في إدارة المخاطر	3.93	0.365	مرتفع
12) يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين	3.77	0.430	مرتفع
13) يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الإدارة بالمخاطر وادارتها.	4.00	0.371	مرتفع
14) يناقش المدقق الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	3.97	0.490	مرتفع

المنارة للاستشارات

I5) يساعد التدقيق الداخلي على اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملها وايجاد المعالجة لها	4.17	0.379	مرتفع
I6) يقوم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن نتائج الاستجابة للمخاطر	3.93	0.365	مرتفع
I7) يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة أية مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها	3.97	0.414	مرتفع
المجموع	3.9157	0.16398	مرتفع

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج ***spss20***

يتضح من الجدول أعلاه رقم (6) أن هناك إيجابية في جميع الفقرات – وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) -، حيث تبين أن الفقرتين رقم 3 ورقم 15 هما الأعلى من حيث الوسط الحسابي والبالغ 4.17، وهذا يعني أن أغلبية المستجوبين يرون أن التدقيق الداخلي يقوم بتحديث ومتابعة وتقييم المخاطر التي تواجه كافة مستويات أنشطة البنك بشكل دوري ومستمر لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضا للمخاطر، كما يرون أن التدقيق الداخلي يساعد على اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملها وإيجاد المعالجة. كما يتضح من الجدول رقم (6) السابق أن المستوى العام لمدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك مرتفع، وذلك عند وسط حسابي عام بلغ 3.9157، وانحراف معياري بلغ 0.16398، ويعنى ما تقدم أن تقييم ومتابعة التدقيق الداخلي للمخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها يساهم في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، وذلك من خلال وضع خطة تدقيق مدروسة جيدا وذلك بناء على التحليلات والتقويمات الموضوعية والملائمة لإدارة المخاطر البنكية.

ويؤكد على ما تقدم نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة باستخدام اختبار ***T*** لعينة واحدة ***One-Sample T Test*** ومستوى الدلالة ***Sig*** عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 من أجل قبول أو رفض الفرضية، حيث تشير نتائج اختبار الفرضية الثالثة إلى رفض الفرضية العدمية ***H_0*** "مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها لا يؤدي إلى تفعيل إدارة المخاطر في البنوك" وقبول الفرضية البديلة ***H_1*** "مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها يؤدي إلى تفعيل إدارة المخاطر في البنوك"، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (7) التالي:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

T	*Sig*	نتيجة الفرضية
30.585	.000	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج ***spss20***

المنارة للاستشارات

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن مستوى الدلالة يقدر بـ (0.000) وهو أقل من (0.05) وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أن مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة مدى الاستجابة لها يؤدي إلى تفعيل إدارة المخاطر في البنوك.

الخاتمة:

استهدفت الدراسة استكشاف قيام التدقيق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على أفراد العينة المدروسة (بنوك من ولاية سكيكدة) تم التوصل إلى جملة من النتائج، كما تم صياغة بعض الاقتراحات.

أولا: النتائج:

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب واختبار الفرضيات، إضافة إلى ما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك وعي وإدراك لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها؛
2. اتساع نطاق التدقيق الداخلي من التدقيق المالي تقليديا إلى التدقيق الإداري حديثا، ومن ثم إلى خلق القيمة عن طريق المساهمة في غدارة المخاطر؛
3. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد خطة للتدقيق سنويا وفقا للمخاطر المدروسة؛
4. يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر؛
5. يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر؛
6. هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية دورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك محل الدراسة.

ثانيا: الاقتراحات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإنه تم استخلاص جملة من الاقتراحات أهمها ما يلي:

1. العمل على زيادة الاهتمام بنشاط التدقيق الداخلي من قبل الجهات الإدارية للبنوك محل الدراسة، وذلك من أجل تطوير هذه الوظيفة وتعزيز مكانتها داخل البنوك، لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر؛
2. ضرورة اهتمام البنوك بإدارة المخاطر بشكل أكبر، وذلك لعظم دورها في مواجهة المخاطر المحيطة بأنشطتها؛

المنارة للاستشارات

3. ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في البنوك محل الدراسة؛

4. ضرورة تنظيم البنوك لدورات تدريبية للمدققين الداخليين حول أداء أعمالهم بشكل فعال في مجال التدقيق الداخلي وكذا إدارة المخاطر البنكية وكيفية مواجهتها وتقييمها؛

5. العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه في البنوك محل الدراسة؛

6. ضرورة تفعيل دور قسم التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في البنوك، من اجل التصدي لمواجهة أي أزمات مالية مستقبلية.

قائمة الهوامش:

[1] للمزيد من المعلومات أنظر إلى:

*-K.H.Spencer Pickett (2010): **The Internal Auditing Handbook**, 3rd ed, WILEY, Great Bretain , p 14.*

[2] *IIA, Avision for the future, Professional Practices framework for Internal Auditing, Altamonte Springs, IIA, 1999a, www.theiia.org.*

[3] خالد أمين عبد الله، (2012): **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة1، عمان، الأردن، ص 147.

[4] أحمد علي إبراهيم، (1998): **"التأصيل المهني للمراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية"** ، مجلة البحوث والدراسات التجارية (العدد1)، جامعة بنها، ص 102.

[5] *Marco Allegrini, And Giuseppe D'Onza:" **Internal Auditing and Risk Assessment in Large Italian Companies: an Empirical Survey** ", International Journal of Auditing, No. 7, 2003, p 195.*

[6] حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، (2011): "**حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**"، الطبعة1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الأردن، عمان، ص 161.

[7] *The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards), October 2010, p19.*

[8] حمزة محمود الزبيدي، (2002): "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، مؤسسة الوراق: الأردن، عمان، ص 178.

[9] *Antoine Sardi et Henri Jacob, (2001) : **Management des Risques Bancaires**, Afges, Paris, p 315 .*

[10] إبراهيم الكراسنة، (مارس 2006): "**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص 40.

[11] أبو عتروس عبد الحق، (2000): "**الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)**"، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 53.

[12] حسين بلعجوز، (2005): **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر- تقنيات والمنعقد يومي 6 و7 جوان 2005، جامعة جيجل، ص ص 7- 8.

[13] إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[14] صلاح الدين حسن السيسي،(2010): **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 614.

المنارة للاستشارات

[15] *The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards), October 2010, p19.*

[16] *The Institute Of Risk Management**, A Risk Management Standard**, 2002, p2.*
www.theirm.org/publications/PUstandard.html

[17] *The Institute of Internal Auditors, (2012): International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards), p 12.*

[18] *The IIA position paper,* ***The role of internal auditing in enterprise-wide risk management,*** *USA, January 2009, p 3.*

[19] توام زاهية، (2014): **المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، (العدد 05)، ص: 230.

[20] المرجع نفسه.

[21] المرجع نفسه، ص ص 230- 231.

[*] القرض العقاري الجزائري التونسي(C.F.A.T) بتاريخ 1966/07/01، القرض الصناعي والتجاري الجزائري (C.I.C) في 1967/07/01، البنك الوطني والتجاري والصناعي الجزائري (B.N.C.I.A) في 1968/01/01، البنك الباريسي الهولندي(B.P.P.B) بتاريخ 1968/06/01 ومكتب الخصم بمعسكر في جوان 1968

[22] الأمر رقم 66- 178 المؤرخ في 23 صفر 1386هـ الموافق لـ 13 يونيو1966م المتضمن **إحداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 24 صفر 1386هـ الموافق لـ 14 يونيو 1966م، السنة الثالثة- العدد 51.

[23] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 131.

[24] الأمر رقم 67- 204 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1387هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 1967 يتضمن **إحداث بنك الجزائر الخارجي**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 02 رجب 1387 الموافق لـ 06 أكتوبر 1967م، السنة الرابعة- العدد 82.

[**] حيث ورث أشغال خمسة بنوك وهي (القرض الليوني بتاريخ 1967/09/12، الشركة العامة 1968/01/16، بنك باركلاي 1968/04/28، قرض الشمال 1968/05/31، بنك الصناعة الجزائرية والبحر الأبيض المتوسط بتاريخ 1968/05/26)

[25] المادة 1 من الأمر رقم 67- 204 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1387هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 1967 يتضمن **إحداث بنك الجزائر الخارجي**

[26] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007، ص:190 .

[27] المرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق لـ 13 مارس 1982 يتضمن **إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 20 جمادى الأولى الموافق لـ 16 مارس 1982، السنة التاسعة عشرة- العدد 11.

[28] المرسوم رقم 85- 85 المؤرخ في 10 شعبان 1405 الموافق لـ 30 أبريل 1985 يتضمن **إنشاء بنك للتنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 11 شعبان 1405 الموافق لـ 01 مايو 1985، السنة الثانية والعشرون- العدد 19.

[29] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 31.

المنارة للاستشارات